



مسح MAPS لتقييم منظومة الشراء العام في لبنان

وزارة المالية - تشرين الثاني 2019 -



مسح MAPS لتقييم منظومة الشراء العام في لبنان



مسح MAPS هو منهجيّة دوليّة لتقييم نُظم الشراء العام، وهي مطبّقة في 90 دولة، بإشراف خبراء دوليين. يهدف المسح إلى تزويد الحكومة اللبنانية بمعطيات علميّة، تساهم في بلورة رؤية استراتيجية الاصلاح منظومة الشراء العام، بما يتلاءم مع المعايير والوثائق المرجعيّة الدوليّة (قوانين، دفاتر شروط، إلخ)

منهجية العمل

- الإطلاع على القوانين والأنظمة والإطار المؤسسي والدراسات المتوافرة
- تقييم نوعى: استمارة نموذجية، مقابلات مع المعنيين
 - تقییم کمّی
 - دراسة حالات
 - تحليل للفجوات، نتائج وتوصيات

بالأرقام

- 9 اجتماعات للجنة الاستشارية الوطنية
- 6 اجتماعات مع الشركاء لبلورة خطة العمل
- 2 ورشتي عمل توجيهيتين حول منجهية المسح
 - 2 خبیرین استشاریین دولیین

تمويل المسح

• يُموَّل المسح مباشرة من قبل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية





الجهات المعنية



اللجنة الاستشارية الدولية

ممثلون عن بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية

مراقبة جودة المسح وملاءمته مع المعايير الدولية

المنسق الوطني

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – السيدة لمياء المبيّض بساط

الإشراف على تنفيذ المسح وتنسيقه

اللجنة الاستشارية الوطنية

18 ممثل عن 15 إدارة ومؤسسة عامة وجهة رقابية

التعاون مع فريق المسح والتحقق من دقّة المخرجات

تزويد فريق التقبيم بالمعطيات والمراجع اللازمة

ادارة تنفيذ المسح بحسب المنهجية الدولية

الجهات المعنية المشاركة

+100 ممثل عن الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني

فريق المسح

2 خبيرين استشاريين دوليين

الجهات الداعمة



فريق تقني مساند



مراحل المسح والمُخرجات المتوقّعة



- خارطة الطريق
- اجتماع أوّل للجنة الاستشارية

• جمع المستندات ومصادر البيانات

• اختيار الخبراء

• تحليل الواقع الوطني

التخطيط للمسح

- 1. صياغة خارطة الطريق
- 2. تشكيل اللجنة الاستشارية واجتماعها الأول
 - 3. تعيين فريق الخبراء
- 4. توجيه الجهات المعنية حول تطبيق المنهجية الدولية

آذار - حزيران 2019

إطلاق المسح

2019

تموز – أيلول

2

3

1. تحديد المراجع والمستندات ومصادر البيانات وفقا لمعايير التقييم 2. تحليل الواقع الوطني مع تحديد للجهات الوطنية المعنية

3. دعوة الجهات المعنية إلى اجتماع تمهيدي للتعريف بالمسح

ت1 – ك1

2019

• تقييم كميّ ونوعي حول أداء منظومة الشراء (قانوني، مؤسسي وإجرائي)

تنفيذ المسح، وفقاً للخطوات التالية: 1. اجتماعات تمهيدية مع الجهات المعنية (قطاع عام، قطاع خاص، مجتمع مدني)

2. ورش عمل لتقييم منظومة الشراء بسحب المؤشرات النوعية

تقييم المنظومة بحسب المؤشرات الكمّية المحددة (جمع معطيات واستبيان مع الشركات)

4. تحليل معمّق لنقاط الضعف المحدّدة مقارنة مع المعايير الدولية

التقرير النهائى

- بلورة النتائج الأوّلية والتحقّق منها بمشاركة الجهات المعنيّة
 - صياغة التقرير النهائي والتوصيات
 - مراجعة التقرير من قبل فريق الخبراء الدوليين
 - إطلاق التقرير النهائي

2020

ك2 - حزيران

4

- تقریر وطنی یقیم منظومة الشراء ويقيس فعاليته
- توصيات تصب في مسار إصلاح منظومة الشراء العام



خطة العمل









اللجنة الاستشارية الوطنية وأعضاؤها



أعضاء اللجنة الاستشارية:

- فريق العمل المكلّف من قبل معالى وزير المالية
- ممثلون عن الأجهزة الرقابية والادارات والمؤسسات العامة التالية:
 - 1. ديوان المحاسبة
 - 2. مجلس شورى الدولة
 - 3. التفتيش المركزي
 - 4. إدارة المناقصات
 - 5. وزارة الدفاع الوطني
- 6. وزارة الداخلية والبلديات (الادارات والمجالس المحلية، الأمن الداخلي، الأمن العام)
 - 7. وزارة التربية والتعليم العالى
 - 8. وزارة الصحة العامة
 - 9. وزارة الأشغال العامة والنقل
 - 10.مجلس الانماء والاعمار
 - 11.مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
 - ممثلون عن الجهات الداعمة
 - 1. البنك الدولي
 - 2. الوكالة الفرنسية للتنمية

تتولى اللجنة الاستشارية الوطنية لمسح MAPS:

- 1. التعاون مع الخبراء الدوليين على حسن تنفيذ المسح بحسب المنهجية المعتمدة.
- 2. مراجعة مُخرجات المسح والتحقق من دقّتها وإبداء الملاحظات والاقتراحات.
- 3. تسهيل وصول فريق الخبراء المعتمدين إلى المعلومات اللازمة، والمعطيات الرقمية، والوثائق القانونية.